تحولات مفهوم الأمن في ظل تشعب خريطة المخاطر

أ.جميلة علاق
جامعة قسنطينة 3

الملخص:

يعتبر الأمن من أولويات السياسات القطرية والدولية، فقد تنامى النقاش حول تحديد أطره الفكرية والمنهجية ومضامينه الديناميكية بداية ضمن إطاره العسكري، الذي يجد تبرير جل افتراضاته في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية، غير أن الديناميات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة انعكست بتبعاتها على هذا التصور الاستراتيجي، ما حاولت الطروحات النقدية تجاوزه في إعادة هيكلة السياسات الأمنية بالشكل الذي يحتوي التدفقات المطردة على مستوى الفواعل الفوقية والتحتية، كما عكفت على النظر بجدية للمخاطر الجديدة: السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية، إذ تحول معها الفرد إلى موضوع مرجعي للأمن يناقشه مفهوم الأمن الإنساني .

Abstract :

Security became the main interest of states and world, so the discussion of its intellectual and methodological limit is so cute, first from military concept *hard security* with rational paradigm to *soft security* and the new agenda of world insecurities after the end of cold war even: political, economical, societal and that whose caused by environmental changes by the spread of new non-state actors, that make individual the essence of what we call it *human security*

مقدمة:

ساهم المشهد الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة في إدراك الدلالات الأساسية والديناميات المعقدة في المرحلة المعاصرة للدراسات الأمنية، إلا أن ذلك لا يعني تجاوز الإرهاصات الأولى للبحث التقليدي الذي مثل الانطلاقة الجوهرية للإنتاج الفكري النظري . الذي عبر عنه المنظور العقلاني ومختلف التيارات والاتجاهات التكميلية في العلاقات الدولية، التي أفرزت زخما ثريا في المواقف، التصورات والمفاهيم النظرية حول مفهوم الأمن ومدلولاته . فكيف وإلى أي حد ساهمت تلك الأطر التحليلية في تفسير وإدراك السلوكات الأمنية للفواعل الدولية؟ ومن وجهة نظر تفكيكية: الأمن ضد أي من التهديدات المحدقة؟ وبأي الوسائل يمكن تحقيقه؟

المطلب الأول: المنظور الواقعي العقلاني: إعادة صياغة مفهوم الأمن

تعتبر مسألة تكوين المفاهيم من القضايا الخلافية في العلاقات الدولية، فمفاهيم هذا الحقل يشوبها الشك والريبة، نظرا لغياب الإجماع بين المختصين حول معناها وامتداد نسقها المعرفي، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري من خلال البحث في مفهوم الأمن ضمن الطرح الواقعي الذي رغم تنوع وتشعب تصوراته الابستمولوجية واتجاهاته التحليلية يمكن تضمينها مقاربتين أساسيتين:

تؤكد **الأولى** على المفهوم الضيق للأمن، ولا حاجة لإقحامه في تصورات بديلة لا تزيده إلا غموضا وتحفظا، بينما تنبني **الثانية** على نظرة أكثر انفتاحا لتوسيع نطاقه وطرق بنائه التي تتجاوز البعد الوطني العسكري إلى أبعاد غير دولية وقطاعات غير عسكرية.

الفرع الأول: الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن

يشهد المنظور العقلاني الواقعي زخما فكريا قويا من بوابة النظر بواقعية إلى تفاعلات السياسة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى فترة الحرب الباردة والصراع ثنائي القطبية، شكل الواقعيون من التقليديين إلى الجدد الأكثر تحمسا للدفاع عن مفهوم الأمن الوطني، واعتباره من صميم اهتمامات الدولة كونها الفاعل الوحدوي الوحيد ومعيارا للشرعية السياسية.

وإذا كان مصطلح **"الأمن الوطني"** (National Security) قد شاع تداوله في الأدبيات السياسية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، غير أن جذوره تعود إلى منتصف القرن السابع عشر مع معاهدة **واستفاليا** 1648 التي أسست لنظام الدولة/الأمة (Nation–state)[1] وبات أمنها القومي هاجسها الأول، ثم شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة المناخ الخصب لنمو المفهوم والمقاربات العامة لتحليله، وقد ارتبط المفهوم بكيفية استعمال الدولة لقوتها لمواجهة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، استقلالها واستقرارها السياسي في مواجهة تهديدات الدول الأخرى، حيث عرفت قضايا الأمن الوطني سجالا فكريا قويا بهدف تحديد هوية التحديات التي تهدده، مصدرها وانعكاساتها على مشاريع البناء الوطني، ومن خلالها يمكن الوقوف على ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة

يعتبر الأمن حسب هذا الاتجاه قيمة أساسية أكثر حيوية من مسائل الاستقلال والسيادة الوطنية وقد عبر المفكر **أدم سميث** عن هذا فيما معناه "مأزق الرخاء

[1]– عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي . مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية: http://www.geocities.com/adelzeggagh/recoml.html

والدفاع"[1]، من منطلق أنه لو خير شخص أيا كان بين البندقية ورغيف الخبز سيتجه اختياره نحو البندقية، فهي تعزز القدرات العسكرية للدولة في شكليها المادي والمعنوي، بالشكل الذي يؤهلها لإدراك المقترب الأمني موضوعيا بوجود تهديد فعلي، كما أشار إلى ذلك الباحثان **فرانك تراجر وفرانك سيموني** من خلال اعتبار الأمن الوطني ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين[2].

وقد تعزز هذا الاتجاه أوربيا، حيث قامت سياسات الأمن الوطني للدول الأوربية على أساس المنافسة والصراع على جبهتين: المنافسة على زعامة القارة الأوربية تحديدا بين فرنسا، ألمانيا وبريطانيا (العظمى)، وجبهة التكالب على المستعمرات خارج القارة من خلال تعبئة الموارد المتاحة وإقامة التحالفات وقد أدى هذا إلى نشوء مفهوم الأمن الاستعماري، من خلال تسخير قدرات المستعمرات المادية والبشرية لتوفير أمنها المرتبط بأمن وسلامة مستعمراتها[3].

ومع التحول الجذري في خريطة توزيع القوة عالميا والتحول من نظام دولي أوربي إلى آخر غير أوربي تتقاسم فيه الـ (و. م. أ) والاتحاد السوفييتي (سابقا) الأدوار، ساهم في جعل الدراسات الأمنية مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها باعتماد القوة في

---

[1]– منصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن: من الوطني إلى الإنساني . في: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمه قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، أيام 29، 30 أفريل 2008، ص 294 .

[2]– Thierry Belzac , Qu'est ce que la sécurité nationale , la revue internationale et stratégique , Hiver , N°52 , 2003/2005 , p 38 .

[3]– مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني والأمن العالمي" . سلسلة مفاهيم، العدد 04، السنة الأولى، أفريل 2005، ص ص 11–12 .

شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة مفادها أن ظروف الحرب الباردة كانت مواتية لاحتكار الواقعية لهذا الحقل المعرفي.

فالأمن كما يعرفه **أرنولد وولفرز** (Arnold wolfers) "من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[1]، وهذه القيم هي دون شك قيم الفواعل المسيطرة على المستوى العالمي، التي انحصرت في المخاوف التي سادت الــ (و. م. أ) وحلفاءها تجاه المد الشيوعي الذي كان يتهدد القيم الليبرالية .

ومهما تعددت التعاريف المصنفة ضمن هذا الاتجاه، فمجموعها يكاد يختصر جوهر الأمن في بعده العسكري الأصيل، بما يمنح الفواعل الرئيسية دافعا لتنمية قدراتها وقوتها في شتى المجالات، ويخلق مجالا للتنافس ومعه عدم الثقة والتشكيك في بنية التفاعلات الدولية .

الاتجاه الثاني: الأمن الوطني كبعد عسكري استراتيجي

يعتبر الواقعيون الذين سيطر تصورهم على الدراسات الأمنية أن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول هو ضمان البقاء والاستمرارية، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر السياسي الواقعي عند توماس هوبز (Thomas Hobbes)، نيكولا ميكيافيلي (Niccolla Machiavelli)، ريمون أرون (Rymond Aron) وهانس مورغنثو (Hans Morgenthau)، إذ يتحول معها الأمن إلى أحد **"الأهداف الأبدية"**[2]. وقد عبر عن هذا التصور رائد البنيوية كينيث والتز بقوله: "في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن

---

[1]– عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سابق .

[2]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص 18 .

أهداف أخرى، مثل الهدوء، الربح والقوة"[1]، يبدو من هذا التصور أنه أمن دولي لا يلائم إلا العلاقات بين الدول، ويبقى ضمانه مرتبطا بسياسات وتوازنات عسكرية سواء كانت تقليدية ببناء تحالفات أم حديثة بتبني استراتيجيات دفاعية نووية ولا يعني هنا ضمان الأمن القضاء كلية على مصادر التهديد، إنما إدارتها بالشكل الذي يتيح تسيير الأزمة الأمنية .

وعليه ارتبط مفهوم الأمن الوطني **"بعسكرة الدول"** لصيانة سيادتها وحماية حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع المنافسين، واعتبر مورغنثو أن جوهر الأمن يمثل "المحافظة على الوجود المادي للدولة"، مما يعني الحد الأدنى من المصلحة الوطنية الذي يتجاوز حدود الحفاظ على القوة إلى زيادة حجمها وتعزيزه بمفهوم الدفاع، باعتباره الشكل المهيمن للقوة والذي جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية.

وعليه يمكن القول إن التصور الإستراتيجي للأمن يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية:

الأول: اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، فدينامية الأمن القومي تقيم علاقة سببية متبادلة الاعتماد بين الدول[2].

الثاني: في ظل فوضوية النظام الدولي المرادفة لحالة الحرب، الأمن لن يكون إلا نسبيا، وقد تشكل في هذا الإطار التهديدات الخارجية محركا أساسيا لأزمة الأمن القومي، عكس قضايا اللاأمن الداخلي التي تغدو ثانوية.

---

[1]– Olivier Richmond , Broading concepts of Security in the post cold war era: Implications the méditerranéen région , in:
http://www.vdg.ac.uk/eis/researche/publications/Richmond.htm

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 20 .

الثالث: في ظل سواد منطق الدول كوحدات مسيطرة في سياق فوضوي مبني على مبدأ **"كل لنفسه"** أو الاعتماد على الذات، تشكل القوة العسكرية الأداة الرئيسية المثلى لتحقيق الأمن.

غير أن القوة الناعمة باتت بديلا عن الحشد العسكري الاستراتيجي، إذ هناك دول كثيرة تحافظ لها أمنها على ضوء ما تكتنزه من مخزون ثقافي، حضاري ونحو ذلك، مثل: سويسرا، اليابان وألمانيا، وكثير من الدول الآسيوية الناهضة.

ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية من خلال تشابك المصالح ومعه المكاسب المشتركة، إلا أن السعي لكسب القوة واستعراضها يؤدي إلى خلق جو من الشك وعدم الثقة، وهو ما يحاول الاتجاه الثالث مناقشته.

الاتجاه الثالث: الأمن الوطني: ودوامة الأمن والدفاع

وفي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ينقلب الأمن سعيا نحو القوة لضمان البقاء ضد التهديد الفعلي أو المحتمل من خلال سياسات التسابق والتنافس نحو بناء إستراتيجيات دفاعية وفق منطق اللعبة الصفرية (Zero–Sum game) التي توحي بأن زيادة مستوى أمن الدولة/الطرف "أ" هو انتقاص من مستوى أمن الدولة/الطرف "ب" . وعليه تبقى القوة جوهر الأمن الوطني، وقد ذهب أب الواقعية التقليدية ريمون أرون بعيدا في تأكيده هذا الطرح من خلال اعتباره الأمن الغاية الأساسية لسياسات الدول والوسيلة في ذلك هي تبني دينامية للقوة أو تحديث التقليدية منها، قبل أن يبادر العدو بأي رد فعل يكون غير متوقع[1].

[1]– Hélène Viau, La (re) conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique: quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale. p 32 . In:
www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf

وقد أفرز هذا معضلة أو دوامة الأمن (Security dilemma)، فحوى المقاربة أنه حتى تكون الدولة في مأمن من مخاطر تهديد تفرزه دول أخرى، تلجأ إلى تنمية قدراتها العسكرية، مما يعني إحساسا باللاأمن ومزيدا من ترقب الأسوأ وتعذر بناء الثقة وبالتالي السعي لكسب القوة وتصاعد حدة التنافس في فخ المأزق الأمني . ويشير **باري بوزان** (Barry Buzun) إلى أن نشر الإمكانيات العسكرية من طرف الدول يؤدي إلى نوعين من التهديد: يأتي **الأول** من الأسلحة نفسها ينجر عنها **"معضلة الدفاع"**، فمخاطر الدفاع أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجدت سياسات لردعها أصلا أما **الثاني**: فمن حيث طبيعة الفاعلين الدوليين التي امتلكت تلك الأسلحة، وينجر عنها **"معضلة القوة والأمن"** حيث قد تعرض كلفة الدفاع بهدف بناء القوة الأمن نفسه كمطلب ملح إلى الخطر[1].

وتفاعل المعضلتان يؤكد البعد العسكري لمفهوم الأمن القومي، فإذا أرادت الدول تحقيق التطور المنسجم لا بد من تطوير منظومتها الدفاعية من أسلحة ردع وقدرات عسكرية تحتل مكانة هامة في مجال توفير الأمن، لكن هذا قد يطرح العلاقة بين الأمن، والإنفاق العسكري والتنمية التي هي حتما عكسية، إذ كلما زاد حجم الإنفاق أصبحت الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية[2]، ومن أبرز الوجوه العلمية في هذا المنحى **ستيفن والت** (Stephen Walt) الذي عبر في مقال له عنونه **"الولادة الجديدة للدراسات الأمنية"** من أن الأمن مرتبط بظاهرة الحرب التي يحكمها مبدأ كل لنفسه وبالتالي ... دراسة

---

[1]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 21 .

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

الخطر، واستعمال ومراقبة القوة العسكرية "[1]، وهو طرح يعكس المعالجة الواقعية للمفهوم رغم اقتناعه بإمكانية بلورة تصور أكثر مرونة .

ويعتقد أن إقحام هذه المظاهر ضمن الحقل الأمني سوف لن تزيده إلا تعقيدا، لأنها دون شك ستدمر انسجامه الفكري من خلال ضرورة انشغال الباحثين في إيجاد حلول مناسبة لأي من تلك المشاكل[2]، وهي ليست بالمهمة السهلة، وقد دفعت والتز للتصدي لدعاة التوسيع على اعتبار أن نجاحهم سيؤدي إلى بعثرة الأسس الابستمولوجية التي يقوم عليها البرادايم[3] الواقعي .

بيد أن نهاية الحرب الباردة وتصلب عود التهديدات الجديدة من خلال غلبة نمط الصراعات الداخلية، اشتد الحوار ضمن المنظور الواقعي نفسه وتبلورت عدة اتجاهات مثلها دعاة توسيع مفهوم الأمن التقليدي وموضوعه المرجعي، تزعمها بعض الواقعيين الجدد من رواد مدرسة كوبنهاجن أمثال بوزان، ويفر وغيرهم، فما هي الأسس التحليلية للأمن حسب الموسعين؟ وهل مست جوهر التهديدات العسكرية ومعها الوحدة المرجعية؟

الفرع الثاني: الحفاظ على المفهوم الموسع للأمن

تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال التقرير الذي طرحه **إيقون بار**(Egon Bahr) المقدم للجنة **بالم** (Palme) 1982 والذي عنونه

---

[1]– Hélène Viau , op.cit , p 75 .

[2]– Ibid , p 76 .

[3] – يعبر مفهوم البارادايم (Paradigm) عن المنظور أو النموذج المعرفي بمعنى: "المسلمات المركزية التي تمتلكها مجموعة من الباحثين حول العالم الذي يقومون بدراسته". ولقد عرفه توماس كوهن بقوله: "المنظور هو ما يشترك فيه أعضاء مجموعة من الباحثين، وبذلك فهو كل جماعة علمية تتكون من أفراد يتقاسمون نفس المنظور".

"الأمن المشترك" (Common security)، يرى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها هو انتقاص من أمن دول أخرى، ومن ناحية أخرى فالتأكيد على التهديدات العسكرية لتجاوز المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أخطار باتت تتهدد دولا ذات طبيعة اقتصادية وبيئية، وقد يكون المتسبب فيها فواعل غير دولية من قبيل الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية، التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية والدولية[1].

فالبحث عن الأمن يتحقق من خلال طمأنة الأطراف التي تشعر بالشك والريبة وتحترس من هذا الخطر المحدق من ناحية والعمل على معالجة مصادر اللاأمن من ناحية أخرى.

وتبقى المبادرات التي ساهمت بشكل فعلي في إعادة نمذجة حقل الدراسات الأمنية، تلك التي تزعمها رواد مدرسة كوبنهاجن وبعض الليبراليين المؤسساتيين بزعامة جوزيف ناي وكيوهان.

* بداية تشكل الباحثة **هيلقا هافتندورن** (H.Haftendorn) من أهم دعاة التوسيع، من خلال دعوتها لضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن مؤكدة أن "المرجعية الأمنية الهوبزية، الكانتية والغروشيوسية لا تقدم منظورا مناسبا للأمن ولا تفسر بشكل مرضي حالة التغيرات في العلاقات الأمنية التي تشهدها أجزاء كثيرة من عالم اليوم"[2].

* أما مساعي الباحث إدوارد **كولودزي** (E.Kolodziej) لمراجعة المفهوم فتأسست على الانتقاد الشديد لما جادت به المعالجة شديدة المحافظة والمركزية لستيفن

---

[1]– عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سابق.

[2]– Hélène Viau , op.cit , p 79 .

والت، وقد حاول كولودزي الذهاب بعيدا في توسيع الأطر التحليلية للأمن من خلال مجالاته وميادينه على مستوى:

1/ إقحام فاعلين جدد يتجاوزون مركزية المحلية أو الوطنية منها كالحركات الانفصالية والأقليات: الأكراد التاميل والصرب .

2/ التحول في مفهوم التهديدات، التي قد تمثل الدولة أحد أهم مصادرها، إلى جانب مخاطر متخطية للقوميات ناتجة عن كثافة حجم العلاقات البينية المحددة لهرمية الاقتصاد العالمي، وهي ما عبر عنه بقوله: "التوتر بين الدولة والمجتمع المدني الاقتصادي العالمي"[1].

الفرع الثالث: إعادة صياغة مفهوم الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن

يعد الباحث البريطاني باري بوزان (Barry Buzun) صاحب اللمسة الحقيقية في تفعيل جهود التوسيع بإعادة النظر في بنائه الفكري وتصوراته، ويثير في هذا الإطار المعطيات التالية: **1**/ إخراج مفهوم الأمن من الصيغة المطلقة إلى النسبية نوعا ما، ذلك "أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا لا مطلقا"[2]، حيث التحرر من التهديد لا يوحي بالانفلات منها إنما تخفيف حدة انعكاساتها .

2/ إقحام قطاعات جديدة في الإحاطة بالمفهوم، فإلى جانب القطاع العسكري يميز بوزان ويفر ووايلد بين أربعة أبعاد أساسية للأمن:

أ/ الأمن السياسي (ويعني الاستقرار التنظيمي للدول والشرعي للحكومات)

ب/ الأمن الاقتصادي (النفاذ إلى محركات الاقتصاد الوطني كالأسواق والموارد)

---

[1] –Ibid , p 81 .

[2] – عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13 .

ج/ الأمن الاجتماعي (تحييد الانكشافات عن أنماط الثقافة والهوية الوطنية ومختلف مكوناتها)

د/ الأمن البيئي (المحافظة على البيئة الحيوية، النوع الحيواني وتوازن النظام الإيكولوجي)

3/ رغم اعترافه أن الدول لا تشكل مصدرا أساسيا لتهديد الأمن ومحاولته تعميق مجالات البحث لتشمل مرجعيات وحدات تحليل مثل: الإقليمي، المجتمعي، الفردي إلا أنه أبدى تمسكه الواضح بمرجعية الدول وتصوره الواقعي للأمن الذي هو في المقام الأول مسألة بقاء سواء للدول أم الجماعات .

4/ تنمية البحث في مفهوم الأمن المجتمعي الذي أحدث قطيعة مع الدراسات التقليدية .

ويشير ويفر في هذا الإطار إلى أن تطور مسارات العولمة وانعكاساتها على كافة مناحي الحياة ساهم في خلق مظاهر جديدة تشكل تهديدا لأمن المجتمعات كالهجرة، مشاكل الاندماج، أزمات الأقليات،... وغيرها، بات معها الخوف من انعدام الأمن يهدد هوية المجتمع وبقائه.

المطلب الثاني: التصور الأمني للنظرية الليبرالية: من الاتحادية والسلام إلى مأسسة قضايا الأمن

رغم أن الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيرا عن التصورات الواقعية التقليدية، إلا أن رواده حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح، مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها.

فإلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط مؤسسات ضمن وعبر الدول، من خلال مفاهيم الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي.

وقد ساهم الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** (Emmanuel Kant) في تأسيس أرضية هذا الطرح، من خلال دعوته لتأسيس فدرالية عالمية تظم غالبية الدول التي تتسق منظومتها القيمية ومبادئ[1]:

التمثيل الديمقراطي الجمهوري، والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام والاستقرار يقوم على أربعة عشر ركيزة أفرزت نشأة عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى لتعزيز نظام الأمن الجماعي الذي يؤدي نظريا الوظائف التالية[2]:

---

[1]– جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 430.

[2] – تاكو ياموراً، ترجمة: عادل زقاغ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية . مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية: http://www.geocities .com/adelzeggagh/secpt.html

1/ الرد على أي عدوان أو أي محاولة لفرض الهيمنة ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها.

2/ إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي.

3/ تنظيم رد عسكري، ولا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه نظام الأمن الجماعي في ظل الحرب الباردة وتفاعلاتها إلا أن النقاش النظري حول التصور الكانطي لم ينته، بل ساهم في بلورة اتجاهات جديدة لليبرالية تصاعدت حدتها مع نظرية: "السلام الديمقراطي" (La pax democratica) وكانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة والتي مهما تعددت التصورات بشأن تفسيرها، تبقى تستند إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، كما أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، حيث تؤدي قيمها دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات والحروب، فمما لاشك فيه أن القيم الديمقراطية ليس لها التأثير الوحيد في عدول الدول عن سلوكها العدواني الذي يجنبها الحرب، حيث القوة والتأثيرات الإستراتيجية من صميم اهتمامات الدول بما فيها الديمقراطية.

وعليه فإن النظرة التقليدية للأمن في الفكر الواقعي أخذت بالاتساع بفعل تغيرات عالمية متعددة منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي حاملة معها قضاياها ومشاكلها، ما انعكس على اهتمامها بالأمن وكذا بروز المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي أخذ دورها يتعاظم، فإلى أي حد ساهمت مختلف هذه المؤسسات – كفاعليين متمايزين عن الدولة – في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي ورفع تحديات السلم والأمن الدوليين؟

أكد في هذا الإطار أهم رواد الليبرالية المؤسساتية **جوزيف ناي** (Joseph Nye) و**روبرت كيوهان** (Robert Keohane) بوجود قرارات وسلوكيات لجهات غير دولية يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيرا القدر الذي تؤثر به الدولة، بالشكل الذي يؤكد الانتقال من العلاقات الدولية واسعة النطاق أفقيا وعموديا إلى التدفقات العابرة للأوطان، يكون فيها على الأقل فاعلا وحيدا ليس عميلا حكوميا .

هذا وأكد الباحثان في مقام آخر على أن تنامي دور قوى ومؤسسات عابرة للقوميات من خلال عملية **"الاعتماد المتبادل المعقد"** (Complex Interdependence)، الذي تتيح قنواته تداخل نشاط الدولة مع نشاط الفاعلين من غير الدول تكون للقوة فيه دور ثانوي تعبيرا عن ظهور شبكات اجتماعية عبر وطنية في ظل تراجع مستوى استقلالية الدولة السياسية[1]، فقضايا الأمن لم تعد تحتل الصدارة في زخم القضايا الدولية، إنما كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى انعكاسا لكثافة الارتباطات على الصعيد العالمي، هذا ويعكس طرح تقنية الاعتماد المتبادل ومطلب الأمن جملة من التجاذبات تحاول استنفاذ مدى إمكانية أن تتحول التقنية إلى خدمة متطلبات الأمن ومقتضياته، مثلما ساهمت الاتفاقية الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)[2] في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المكسيك، كما رفعت السوق المشتركة للجنوب

---

[1]– Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, La paix par l'intégration ! théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité , Revue études internationales, Vol 28, N°02, Juin, p231 .

[2]– تعرف اختصارا بالنافتا (North American Free Trade Agreement)، وهي تجمع اقتصادي إقليمي يظم دول: الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، خرج غلى النور بداية تسعينات القرن الماضي (1994)، اضطرت معه أمريكا لتقديم تنازلات جمة لتحقيق مكاسب أمنية وسياسية على وجه الخصوص .

(MERCOSUR)[1] تحديات دول أمريكا اللاتينية وتمتين وحدتها في ظل تجاذبات سياسة الاستقطاب العالمية والأمريكية.

هذا وقد حث ناي الدول الكبرى بهدف التعاطي مع ما قد يفرزه تعقيد علاقات الاعتماد المتبادل بضرورة الاستعاضة عن القوة العسكرية بمفهوم القوة اللينة (Soft power) التي تنصرف باتجاه المجالين الثقافي والاقتصادي، وقد تكون مدخلا لاستتباب السلم إضافة إلى تحليها بالرمزية فهي أقل تكلفة مقارنة بمقتضيات القوة الصلبة العسكرية (Hard power)، وحتى تنظيم أقوى الاقتصاديات المصنعة في العالم أو مجموعة الثمانية (G8) يعتقد أنها ستتحول شيئا فشيئا إلى مؤسسة تصنع السلم والأمن عالميا.

وعلى الصعيد الأوربي مثلا، ساهمت معاهدة روما في تحويل الأعداء خاصة فرنسا وألمانيا إلى حلفاء حميمين، انتقلت معها أوربا من المزاحمة العسكرية الشرسة إلى جماعة أمنية، في ظل تنامي الإحساس بالهوية الجماعية وفعالية الأطراف الرسمية وغير الرسمية لدعم التوسع الفعال وتأمين التغير السلمي الذي يشمل كل الأعضاء في المديين المتوسط والبعيد، وفق منظور كارل دوتش للجماعة الأمنية.

في ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، أسس **روبرت ماكنمارا** مفهوما تنمويا جديدا للأمن في دراسته "**جوهر الأمن**"، حيث أورد أن "الأمن ليس هو المحددات العسكرية، وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية

---

[1]– ميركوسور: هي ترجمة اسبانية لـ: ميركادو وتعني السوق، كومون وتعني مشتركة، سور وتعني جنوب . اسم لتجمع دول المخروط الجنوبي بأميركا اللاتينية في إطار تكتل اقتصادي، دخلت حيز النفاذ عام 1994، تظم دول: الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، الباراغواي، تشيلي، بوليفيا، البيرو، الأكوادور وكولومبيا، تحولت إلى رابع قوة اقتصادية عالمية بع الاتحاد الأوربي، النافتا والآسيان .

لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"[1].

المطلب الثالث: البنائية الاجتماعية: دور قيم الهوية والمصلحة

بدأت تبرز البنائية / البنائية الاجتماعية (Social constructivism) كاتجاه بديل في العلاقات الدولية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، بعد عقد من هيمنة المقاربات النيواقعية والنيوليبرالية أو المؤسساتية في الو م أ، وبدأ الملاحظون يتحدثون عن البنائية كمقاربة المستقبل في نظرية العلاقات الدولية[2] مع كتابات **نيكولا أنوف** (Nicolas Onuf) خاصة تلك المعنونة: « World of our making: rules and rule in social theory and international relations» الصادرة عام 1989، والمقال المرجع لـ: **ألكسندر وندت** (Alexander Wendt) الملقب بأب البنائية والصادر عام 1992 والمعنون[3] « Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics»

تتبنى البنائية كتيار تكويني مقاربة تأويلية تسعى لتقديم فهم وإدراك المعاني التي يمنحها الفاعلون الاجتماعيون في محاولة للإجابة عن السؤال: (**كيف؟** Comment)

- كيف يكون الفاعلون هوياتهم، وكيف يتم التعبير عن مصالحهم المرتبطة بأمنهم؟

1- سليمان الحربي عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص 17 .

2 – Alex Macleod , Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique , Culture et Conflits , N°54 , 2004 , p 13

3– Audie Klotz et Cecelia Lynch , le constructivisme dans la théorie des relations internationales , Critique Internationale , N°2 , Hiver 1999 , pp 51/53 .

- كيف نفهم العالم الذي تتجاذبه تهديدات من طبيعة متشعبة؟ بمعنى أكثر شمولية: كيف يمكن للاختلافات أن تتحول إلى مسائل أمنية أي إلى تهديد؟

هذا ويعود الفضل إلى ألكسندر وندت في طرح أهم التساؤلات حول الأمن، الذي اعتبره أولا وقبل كل شيء مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم صانعو هذا الإدراك، وبالتالي فالمعضلة الأمنية ليست ظاهرة حتمية، بل تمثيل وتصور عقلي يمكن إعادة بنائه كبديل يتصدى للمصالح الضيقة المحدودة التي تتفجر مع الحروب والنزاعات فالنهاية التي ينتهي إليها الأمن على لسان وندت هي ما ترغب الدول في تحقيقه[1] « La sécurité c'est bien ce que les états veules en faire»

وتتلخص طروحات البنائية حول الأمن في ثلاث نقاط هي[2]:

1/ هياكل النظام الدولي هي بنى اجتماعية، أما البحث عن القوة فهو نتاج لمدركات صناع القرار، والفوضى معطى موضوعي بقدر ما هي بناء ذاتي .

2/ ليست الشروط المادية وحدها المحددة لمفهوم الأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، فالأفكار المعايير والقيم هي الأخرى ذات أهمية في إضفاء صبغة فريدة على هوية النظام الدولي مستقبلا .

3/ يمكن لمنظومة الأمن أن يتحسن أداؤها إذا حدث التغير المنشود في أنماط التفكير لدى صناع القرار والفاعلين الرئيسيين .

وعليه فالواقع المادي أو الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها إياه الفاعلون، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على

---

[1] – Charles-Philippe David et J-J.Roche , Théories de la sécurité: définition , approches et concept de la sécurité internationale (Paris: Edition Montchrestien , 2002) p105

[2] –Idem.

تكوين الواقع، وفي هذا الإطار يضرب وندت المثال حول المسدس قائلا: "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، فالعداء علاقة اجتماعية وليس مادية"[1] نفس الطرح ينطبق على الأسلحة النووية، من قبيل ذلك رؤية الو م أ للخطر العراقي عهد صدام حسين، مقابل ما لم تطرحه يوما من تهديد للأمن الأمريكي الرؤوس النووية البريطانية.

المطلب الرابع: النقدية والتحول في مفهوم الأمن

شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نقطة انعطاف على صعيد الدراسات الأمنية، عبر عنها **ستيفن والت** (Steven Walt) بـــ "مرحلة النهضة للدراسات الأمنية" كتعبير عن التحولات التي مست جوهر الأمن وموضوعه، من قبيل مصادر التهديد، الفواعل والأدوات.

برزت النقدية عشرينيات القرن العشرين كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته مدرسة فرانكفورت (Frankfurt school) في ألمانيا والتي من أهم روادها: **يورغن هابرماس** (Jurgen Habermas) **تيودور أدورنو** (Theodore Adorno)، **ماكس هوركهايمر**(Max Horkheimer) **وإيبر ماركوس** (Hebert Marcuse) .

ارتكز التصور النقدي للقضايا الأمنية في السياسة العالمية بداية تسعينيات القرن العشرين على مهاجمة الأسس والقواعد التي بنيت عليها النظريات التقليدية، حيث تقدم نفسها على أنها تملك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن في الطرح النقدي من خلال جملة المؤشرات التالية:

---

[1] – Alexander Wendt , Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics International Organization 46 , 2 , Spring 1992 , p 413 .

أولا: الاعتماد على مقاربة بنيوية، على ضوء اعتبار القوى الاجتماعية والاقتصادية الشمولية هي المحدد الحقيقي للحركية الأمنية في مقابل ضعف الدولة ومحدودية وسائلها في مواجهة ديناميات النظام العالمي لا سيما الأمنية منها .

ثانيا: باتت الرهانات غير العسكرية في صدارة مؤشرات اللاإستقرار مقارنة بالتحديات العسكرية ويمكن توصيف هذه المخاطر الجديدة في الاختلالات الاقتصادية، أزمات الهوية الاجتماعية، مضار التدهور البيئي، فجوات الصحة والتعليم وكل ما من شأنه تحريض اللاأمن في بعده الإنساني .

ثالثا: ضرورة تضافر الخطابات والعمل من أجل تحقيق الأمن، من خلال إحداث التغيير المنشود في مدركات الأفراد وضمائرهم، تنمية مسارات السلام وفض النزاعات وبالتالي خلق معايير وقيم جديدة قوامها الاتساق بين الجماعات والأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

وفي هذا الصدد يقول **كين بوث** (Ken Booth) أن طريقة التعامل مع هذا النقاش النقدي هو الترحيب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في عهده الجديد[1] الذي يتلخص في ثلاث محددات:

أولا: تدفق الفواعل عبر الوطنية :

نشير بداية إلى أن إضفاء صفة الفاعل مرهونة بمستوى التأثير لا المكانة أو الوضع القانوني، وقد طرحت النقدية هنا سؤالها الجوهري والذي قوامه التشكيك في "مدى

[1] – KEN Booth , Security and self reflexions of a fallen realist strategies in conflict: critical approaches to security studies. YCSS Occasional paper number 26 , prepared for presentation at the conferencep 02 .

إمكانية وجود ما يؤسس فعلا لترتيب سياسي قادر على أن يزودنا بمرجعية الأمن وفاعله في عالم تتجاذبه مسارات العولمة"[1].

فإذا كانت الطروحات التقليدية على تنوع مشاربها تتقاطع في اعتبار الدولة محرك الأحداث، والأمن هو أمنها، فإن التصور النقدي لم يعد يدرك الدولة كمصدر للتهديد الأمني وبالتالي محصلته من خلال توظيف مفهوم "المركب الاجتماعي التاريخي" كأداة تحليلية للإجابة عن السؤالين: – من يجب تأمينه؟ – وما يجب تأمينه؟

تنطلق النقدية من إدراك بديل لمفهوم الأمن يتأسس على اعتبار الفرد مرجعية أساسية، فالدولة تبقى وسيلة لضمان أمنه وتحقيق رفاهيته وبالتالي لا يمكن أن تكون معنية بالأمنّ، من زاويتين هما:

الأولى: توسع مفهوم الأمن أفقيا ليشتمل على قطاعات متعددة، علاوة على السياسـية والعسكرية هي اقتصادية، بيئية ومجتمعية تحظى هي الأخرى بالأولوية .

الثانية: عمق مفهوم الأمن من خلال شمولية مستويات التحليل للأبعاد: الإنساني، المجتمعي الوطني، الإقليمي وصولا إلى العالمي.

لا شك أن هذه المقاربة انعكست على التحالف الاستراتيجي للغرب، فبعد عقد من الحرب الباردة اتضح أن للو.م.أ وأوربا وجهات نظر مختلفة حول أهم مشاكل الغرب الأمنية، فمن وجهة نظر أوربية تأتي مصادر التهديد الأمني من الدول المفلسة سياسيا واقتصاديا حال يوغوسلافيا، والأزمات الإنسانية في رواندا وغيرها، أما وجهة التصور الأمريكي للأمن تتصدره الدول المارقة مثل: إيران، سوريا، العراق، ليبيا(قبل السقوط)، كوبا وكوريا الشمالية، وهو ما دفع إلى تطوير إستراتيجية الاحتواء المزدوج بميزانية دفاعية

[1] – Alex Macleod , op.cit , p25 .

قوية، فاقت مع بداية التسعينات ضعفي ميزانيات كل دول أوربا مجتمعة[1]، وعليه يمكن القول: إن مصلحة وهوية الـ(و. م .أ)، روسيا وحتى فرنسا لا تتخذ بالضرورة نفس المنحى.

ومنه فالتحول في مفهوم الأمن لا يعكس فقط تراجع مركزية الدولة في التأثير في الساحة العالمية، إنما شمل حتى طبيعة تلك المخاطر، وانتقلنا معها من مفهوم الأمن الصلب إلى مفهوم الأمن اللين .

ثانيا: الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر:

مع انكشاف هشاشة الغرب وتحالفه الاستراتيجي أعيد طرح مسألة التهديد من جديد وبشكل جدي، حيث لم يعد الاتحاد السوفييتي الخطر الداهم، بل تلك التهديدات أو المخاطر الآتية من الجنوب تحت طائل فرضية العدو الضروري التي من شأنها ضخ دماء جديدة في التحالف الغربي الهش، ولما كان الأمن وتلافي التهديد من أشد المسائل حساسية فقد ساهمت جملة من العوامل في تعقيد ديناميته في العقود الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته هي:

1/ تراجع مؤشر السيادة الوطنية كعامل لتماسك الوحدة القومية

2/ التنامي غير المسبوق للتدفقات المكثفة وعوامل التفاعل عبر الوطنية .

3/ الطبيعة المتحولة للنزاعات الدولية، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية"[2].

وعليه تنطلق الدراسات النقدية على تعدد تياراتها من إدراك بديل لمفهوم الأمن يراعي الصور التالية:

---

[1] – LaurenceJ.Korb , Problème de sécurité dans un nouvel ordre mondiale . L'Annuaire Française des Relations Internationales , p 199 .

[2] – Thierry Balzac , op.cit , p 33 .

الصورة الأولى: رغم المكاسب التي يمكن أن تتحقق انعكاسا لميكانيزم الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، إلا أن شدتها معرضة لاختلالات لحدة المنافسة على مصادر الطاقة الحيوية والأسواق التجارية .

الصورة الثانية: التنوع الدولي للسكان الناتج عن التنامي غير المسبوق لحركة "تدفقات الهجرة" نحو المركز وما تحمله من تهديد لمنظومته القيمية، الثقافية والاجتماعية وبالتالي احتمالية التصادم بين الدولة والأقليات[1]، خاصة مع تمسكها بأنماطها السلوكية وولائها للأوعية التقليدية .

الصورة الثالثة: بروز مظاهر جديدة شكلت مصادر للنزاع بعيدة عن تلك الصور التقليدية الناتجة عن البنية الإنتاجية، القائمة على مفهوم المركز والمحيط، والمسائل الإثنية وقضايا البيئة.

الصورة الرابعة: شوفينية دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الفئات المهاجرة بشكل يؤدي إلى عدم الاستقرار داخلها، وهو ما يرصد ليس فقط علاقة المهيمن / المهيمن عليه، بل انعدام الحوار الاجتماعي كما عبر عن ذلك **ميشال ويفيركا** (Michel Wieviorka)، وهو المظهر الأخطر لتغذية عناصر التهديد الجديدة .

الصورة الخامسة: علاقة المركز/المحيط تعكس التناقضات بين المناطق المزدهرة الغنية (Tame Zones) وتلك الفقيرة البائسة (Wild Zones) [2]، وقد أدت هذه البنية إلى إشاعة مناخ المنافسة الاقتصادية غير المتكافئة بين المجموعات الإثنية والدينية بين الأغنياء والفقراء، وأفرزت معدلات نمو غير عادل عزز شيئا فشيئا مظاهر عدم الاستقرار.

---

[1] – Hélène Viau , op.cit , p 67 .

[2] – IBid . pp 68/69 .

بناء على طبيعة هذه المظاهر يلح البحث النقدي على رفض ربط الأمن بالحرب، وتبني في المقابل مقاربة إيجابية ترتكز على مفاهيم أكثر إيجابية من خلال دعوة **جوهان غالتون** (Johan Galtun) للسلام الإيجابي **وطرح كينيت بولدينغ** (Kennet Boulding) لمفهوم السلام المستقر، فالأمن الفعال حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب، بمعنى العنف المباشر بل لا بد إلى جانب ذلك من تخفيف حدة العنف غير المباشر، الذي يكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال من خلال المؤسسات الدولية[1]، فضلا عن تحول طبيعة الصراعات ذاتها بين المجموعات والدولة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن من بين 61 صراعا شهده عقد التسعينات، 58 منها ذو طبيعة داخلية أي بنسبة 95%، إلى جانب أن 90% من ضحاياها هم من المدنيين من النساء والأطفال[2].

وبهذا انتقلنا من مفهوم الأمن الصلب (Hard Security) الذي يحاكي التهديدات السياسية العسكرية إلى مفهوم الأمن اللين (Soft Security) كمحصلة للمخاطر من طابعها التماثلي إلى غير التماثلي، نتمثلها في: الاختلالات الاقتصادية، وأزمات الهوية، وفجوات الصحة والتعليم، مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة بمظاهرها المتعددة، من تبييض الأموال، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، القرصنة الإلكترونية وتجارة المخدرات والأسلحة.

وعليه تطرح الدراسات النقدية للأمن مستويات جديدة أكثر اتساعا وعمقا على المستوى الرأسي والعمودي، إضافة إلى محاولتها الجادة بلورة أرضية مفهومين أساسيين في منظومة العلاقات الأمنية على نطاق أوسع هما: الأمن الإنساني (Human security) والأمن العالمي (Global security) .

---

[1]– عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سابق .

[2]– خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا . مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية :
www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09/article01.html

ثالثا: تراجع القوة العسكرية كأداة مثلى:

شهدت الخارطة الأمنية غداة نهاية الحرب الباردة تحولات جسيمة، فالتهديد لم يعد ذا مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يقصر محورية الأداء على فواعل بعينها غالبا هي الدولة، بل شمل التحول مستوياته الأفقية والعمودية، وبات الحديث عن نزاعات غير متماثلة تدار بوسائط ليست عسكرية إنما تقنية، إلكترونية وفيروسية.

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر فإن ذلك ينعكس على إدراكها، فالأولى مثلا هناك إمكانية للتكهن بوقوعها وبالتالي استباق آليات لمواجهتها، بينما الثانية هي من طبيعة مختلفة تتسم بالتعدد والتشعب، يصعب تحديد نطاقها وإمكانية إدارتها وهو ما انعكس على مآلاتها، فالنزاع في مناطق محتضرة مثل الصومال، ليبيريا وسيراليون يمكن أن يؤدي ليس إلى تهديد الخارطة الأمنية الإفريقية فحسب، بل إلى دمار عالمي، وهو ما يقال عن التحديات التي تفرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كعلامة فارقة في منظومة العلاقات الأوروإفريقية، إذ هي بحاجة إلى أدوات غير عسكرية لمواجهتها على ضوء تطوير مقاربة متكاملة تحاكي الأبعاد البسيكوثقافية والسوسيواقتصادية لظروف وملابسات المعضلة.

فأما التصور البسيكوثقافي فيظهر في تخوف الاتحاد الأوربي من تراجع قوته البشرية مقابل تنامي قوة الجنوب البشرية ومعها قيمه الحضارية ومنها الإسلامية، مما يشكل تهديدا للحضارة المسيحية وخطرا على المجتمعات الغربية .

ومن وجهة نظر سوسيواقتصادية تفسر أخطار الهجرة بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ، ما يولد مشكلة اندماج ديموغرافي، اجتماعي وسياسي.

فالمشكلة بمختلف أبعادها لها تداعيات جسيمة على اتساق المنظومة الأمنية العالمية نظرا لارتباطها بمختلف مظاهر الجريمة المنظمة كالإرهاب، التطرف الديني، وتجارة

المخدرات، وما فشل (ما يعرف بالحرب على الإرهاب) إلا نابعا من الفشل في استخدام القوة الناعمة بشكل فعال، التي تعبر حسب جوزيف ناي عن "القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء، وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ الأساسية والسياسات المتبعة، وإن تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك"

المطلب الخامس: المقاربة النسوية، ودور وتأثير المرأة

تمثل النسوية شأن غيرها من المقاربات تعددية في التصورات والاتجاهات، إذ لا تعبر عن خط موحد للتنظير، تبلورت أواسط ثمانينيات القرن الماضي في سياق تدفق بحوث سياسات التنمية والسلام مع أن البعض يردها إلى سنوات الخمسينات والستينات، التي استلهمت من كتابات رواد الفكر الليبرالي في القرون 17، 18 و19[1]، مع طرح مكانة المرأة في خضم تفاعلات السياسة العالمية، وهي محاولة من المفكرين النسويين للدفع نحو تمتع المرأة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها أقرانها من الرجال[2].

كتوجه عام تصب في خانة الاهتمام بتفسير دواعي تجاهل وتهميش النشاطات الاجتماعية والسياسية لشريحة النساء والتفكير بأن الضغط الذي تعانيه المرأة بمختلف أبعاده يجد تبريره في طبيعة البنى الثقافية، الطبقية وارتباطاتها بالسلالة وحتى قضايا الجنس[3]، من منطلق أهمية الجنس في فهم السياسة العالمية المعاصرة، ومن أهم المنظرين/المنظرات في

---

[1] – Anne-Marie D'Aoust , les approches féministes en relations internationales . in: Alex Macleod et Dan O'meara , théories des relations internationales: contestations et résistances (Paris: Athiéna édition , 2007), p 283.

[2]– جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 370 .

[3] – J.Ann Tickner , Gender in international relations: Feminist perspectives on achieving global security (new York: Colombia university press, 1992) p 10 .

هذا الحقل الباحثة **آن تيكنر** (J.Ann. Tickner) التي تحدثت عن قلة المتخصصات حقل دراسة الأمن الدولي والوطني، فلما كانت السياسة الدولية هي عالم الرجل، باتت المرأة أقل تمثيلا في الدوائر الحكومية العليا في الو م أ والغرب بصفة عامة، ما أفرز معرفة ذكورية تقدم فهما جزئيا للعالم، فالمساواة ينبغي أن تنطلق من إزالة كل العراقيل الفكرية والمؤسساتية التي تمنع المرأة من التمتع بنفس الحقوق واحتلال المراكز السلطوية شأن الرجل[1].

في محاولة من النسوية تقديم قراءة جيدة للمفاهيم التي طورها الرجل ورد مفهوم الأمن ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد بهاليفاكس الكندية عام 1985، حددت فيه المشاركات مفهوم الأمن ضمن أطر ثرية مرتبطة بالتحرر من التهديد في البقاء، توفير شروط مقبولة للأداء الوظيفي والانعتاق من شبح الحرب، البطالة والانهيار الاقتصادي.

وتطرح في هذا الإطار إشكالية منهجية حول حدود المفهوم كونه أكثر المفاهيم لا حيادية لارتباطه بالعلاقات الاجتماعية الطبقية وقضايا النوع أو السلالة، علاوة على الفروق المعرفية بين المشاركات من الشمال والمشاركات من الجنوب، الأخيرات أصرين على ارتباط الأمن بالعنف البنيوي من امبريالية، عسكرة، تمييز عنصري وتعصب جنسي، إذا أخذنا بعين الاعتبار معطى أن الحداثة في العالم الثالث قادت نحو ارتفاع مؤشرات العنف ضد المرأة على عدة مستويات .

هذا وقد توالت الوثائق والبحوث بهدف حسم إشكالية المفهوم، وانتهت إلى أن السلام لا يعني غياب الحرب، العنف والظروف المحرضة، إن على المستويات الوطنية وحتى العالمية، بل أكثر من ذلك سواد نوع من العدالة الاقتصادية والاجتماعية[2]، عدالة تنطلق

---

[1] – Anne-Marie D'Aoust , op.cit , p 284.

[2] – J.Ann Tickner , op.cit , p 24 .

من تلافي النظرة النمطية لعدم المساواة بين الجنسين كإحدى محددات انعدام الأمن، فرغم كونها فئة تمثل نصف سكان المعمورة إلا أنها لا تحظى سوى بـ 10% من المداخيل العالمية، وتحوز 1% من الملكية العامة، في حين تشكل 80% من اللاجئين، أي ما يعادل حوالي 27 مليون امرأة على المستوى الكوني[1].

[1] – Anne-Marie D'Aoust , op.cit , p 287 .

خاتمـــة:

نخلص إلى أن مفهوم الأمن اكتسب نطاقات معرفية مختلفة وفق ظروف البيئة المحيطة وتحولات السياسة العالمية، وقد حاولنا الوقوف عليها من المرحلة التقليدية حيث انزوى المفهوم تحت مظلة الأبعاد العسكرية، إلى المرحلة المعاصرة والنظريات الحديثة التي حاولت بناء مقاربات أمنية غير تقليدية لا عسكرية تستجيب لخارطة التحولات، وأرغمت معها حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع عمق، سرعة ووتيرة تلك التحولات، ذات الطبيعة المتعددة من الأبعاد الاقتصادية إلى مجتمعية والبيئية .

ففي الوقت الذي تعولمت فيه السياسة، الاقتصاد، الدين والثقافة، تتجه المخاطر هي الأخرى للتعولم، من ذات الطبيعة الصلبة التماثلية إلى اللينة وغير التماثلية، كما مس التحول المرجعية الأمنية، حيث باتت صناعة الأمن تتمحور حول الفرد الإنسان، انتقلت معها الدراسات من مناقشة أمن الدول بهدف الحفاظ على السيادة والبقاء، إلى النضال لضمان الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل وملبس ومشرب وصرف صحي، ونحو ذلك.

كما يثبت واقع الحال أن الأمن يبقى الرهان الحقيقي للتنمية، التي ما تزال مطلبا ملحا في العالم الثالث، بما يوحي أنه لا أمن دون تنمية، كما أنه لا سبيل لتحقيق التنمية في ظل وضع يشوبه العنف واللااستقرار، فكل منهما سبب ونتيجة للآخر.